

الفصل الخامس

الحرب على الذهب

«لقد تسبب تحرير القطاع المالي بحدوث أزمة مالية لا تمكن إدارتها إلا عن طريق الاحتيايل، وعلى الرغم أنه قد تُدفع تعويضات لقاء الأضرار، ولكن وقف الاحتيايل بحد ذاته يعني انهيار النظام المالي؛ لذلك يفضّل القائمون على هذا النظام أن ينسبوا الانهيار لأسباب خارجية، كما هي الحال عندما يُلقى اللوم على الأجنب حين تتراجع قيمة الدولار؛ ذلك لأنّ السبب الخارجي يوفر لهم مبرراً لتبرئة أنفسهم».

بول كريج روبرتس

مساعد وزير الخزانة للشؤون الاقتصادية في إدارة الرئيس ريجان عام (2012م).

«لماذا لا تُذكر كلمة (ذهب) عند الحديث عن الاقتصاد؟ هناك ثلاثة أسباب؛ الأول: سوء فهم لدور المال، والثاني القراءة غير الصحيحة للتاريخ، والأخير الاستياء من فكرة أن معدناً ما يمكن أن يكون أكثر جدوى من توجيه السياسة النقدية من قبل زمرة من وزراء المالية والمصرفيين في المصارف المركزية وذوي الشهادات الاقتصادية العالية».

مالكولم فوربس، مجلة فوربس (2002م).

«لطالباً نُظر إلى الذهب بوصفه أثراً بربرياً بال، فتَمَّ سحبه من التداول والتخلص منه تدريجياً حتى أصبح خارج النظام المالي كلياً، ليبدو ذلك خطوة ممتازة بالنسبة إلى بعض الأوساط».

ألفريد هايز

رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي في حديث عن صندوق النقد الدولي في النادي الاقتصادي في نيويورك، 31 أغسطس/آب عام (1975م).

«يجد صُنَاع القرار متعة في ممارسة (القمع المالي)، بمعنى كبح أسعار السوق التي لا تعجبهم».

كيفن وارث

الرئيس السابق لمصرف الاحتياطي الفيدرالي عام (2012م)

* * *

مقدمة

باتت أيام الدولار بوصفه احتياطية للعالم معدودةً، ما يفسر بروز الذهب من جديد وبداية العودة إلى الأصول الثابتة بما فيها الأراضي الزراعية والأعمال القديمة، وفي كل عام يُنقل مزيد من الذهب من الخزائن في الغرب إلى الشرق في إشارة ترمز إلى تغيُّر في ميزان القوى العالمية.

تريد الولايات المتحدة الإبقاء على سيادة الدولار أطول زمن ممكن؛ ولذلك فإنَّ مصلحتها تتمثل في منع التحول المتسارع من الدولار إلى الذهب، وقد حاول المصرفيون في العقود القليلة الماضية الإبقاء على سعر الذهب تحت السيطرة عن طريق بيع (الأوراق) الذهبية؛ هذه الحرب على الذهب بدأت منذ ما يقارب مئة عام⁽¹⁾، ولكنني سأشرح في الفصول اللاحقة كيف اكتسب الأمر زخمًا في الستينيات مع تشكيل مركز لندن للذهب (London Gold Pool)، وكما فشلت هذه التجربة في عام (1969م) لم تصمد كذلك مشاريع الاعتماد على الذهب (وأسعار الفضة) لوقت طويل، وسنرى كيف سوف يرتفع سعر

(1) ليس من قبيل المصادفة أن نجد كتابًا بخصوص هذا الموضوع للمصريِّ السويسري السابق فرديناند ليبس بعنوان حروب الذهب؛ حيث يستند إلى بحوث جمعت في الكتاب المهم الحرب على الذهب الصادر عام 1976م للباحث الأمريكي الشهير أنطوني سوتون.

الذهب إلى أعلى مستوياته بعد فك الارتباط بينه وبين الأوراق المالية في السنوات القليلة القادمة.

57. جوهر الحرب على الذهب

إنَّ الحرب على الذهب هي في جوهرها سعيٌّ لدعم الدولار، ولكن ليس هذا هو المحرك الوحيد لهذه الحرب.

تشير دراسات عديدة إلى أنَّ مستوى سعر الذهب والتوقعات العامة للتضخم على قدر كبير من الترابط؛ لذلك يعمل المصرفيون في المصارف المركزية بجد للتأثير في توقعات التضخم، ويحرص أيُّ مصرفي في مصرف الاحتياطي الفيدرالي أو المركزي الأوروبي أن يتضمن حديثه إشارات إلى هذا الأمر، ويُظهر بحثٌ على (جوجل) عن هذا الموضوع أكثر من (21) مليون نتيجة،⁽¹⁾ ويمكن تخمين الأسباب الكامنة وراء ذلك بسهولة؛ فعندما يفترض الناس أن التضخم سيبقى عند مستويات منخفضة سيتصرفون وفقاً لهذا الأساس، ولن يندفعوا لشراء الأصول الثابتة، وتؤكد دراسة أُجريت في عام (1988م) قام بها سامرز وبارسكي أنَّ سعر الذهب وأسعار الفائدة مترابطة جداً كذلك، فانخفاض سعر الذهب يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.⁽²⁾

(1) [https://www.google.nl/?gws-rd=cr&ei=4e4zUrOGE4m10wXt3YDIDQ#q=\)inflation+expectations'](https://www.google.nl/?gws-rd=cr&ei=4e4zUrOGE4m10wXt3YDIDQ#q=)inflation+expectations)

(2) مفاخرة جيبسون ومعيار الذهب <http://www.gata.org/files/gibson.pdf>

يعتمد بقاء نظامنا المالي الحالي واستمراره على تفضيل الناس للأوراق المالية على الذهب، وقد حاول المصرفيون سحب الذهب من التداول بعد أن اعتمد الدولار معيارًا بدلًا من الذهب، ومن الحجج التي يسوقونها لثني المستثمرين عن شراء الذهب والفضة أن هذين المعدنين لا يعطيان عوائد مباشرة كالفوائد والأرباح، ولكنَّ الفوائد والأرباح هي مدفوعات للتعويض عن الأخطار المقابلة؛ أي بمعنى خطر عدم تمكن الطرف المقابل من الإيفاء بالتزاماته.

58. هل تخشى المصارف المركزية هجرة الأموال إلى الذهب؟

إذا كان الاستثمار في الذهب سيقوّض نظام الأوراق النقدية الحالي، فالمصارف المركزية لديها الأسباب كلها لتخشى من العودة إلى الذهب، وهذا هو الواقع على ما يبدو، وسوف أعرض هنا بعض الأمثلة للحرب التي يشنُّها المصرف المركزي الهولندي على الذهب، ويمكننا أن نجد أمثلة مشابهة في بلدان أخرى.

في عام (2011م)، رُفعت دعوى إلى المحكمة من قبل صندوق تقاعد مصانع الزجاج المتحدة (Pensioenfonds Verenigde Glasfabrieken) ضد المصرف المركزي الهولندي (DNB)؛ كان صندوق التقاعد قد استثمر (13%) من أصوله في الذهب لحمايتها من التبعات الاقتصادية لأزمة الائتمان، لكنَّ المصرف المركزي الهولندي أمر الصندوق ببيع مقتنياته من الذهب، ووفقًا للوثائق المقدمة للمحكمة فالمصرف المركزي يرى أن هذه الاستثمارات تحمل كثيرًا

من الأخطار، والمذهل في الأمر أنَّ المصرف المركزي لم يعترض أبداً على المؤسسات الاستثمارية التي تستثمر في قروض الرهن العقاري أو سندات الحكومة اليونانية، وفي النهاية خسر المصرف المركزي الهولندي هذه القضية مرتين، وترتب عليه دفع تعويض إلى صندوق التقاعد.

وفي مثال آخر، يُحظر الاستثمار في الذهب على صناديق الاستثمار الراجبة في العمل تحت ترخيص تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل (UCITS)، مع استثناء وحيد⁽¹⁾ فقط، كذلك يُسمح للكيانات المالية الهولندية التي ترغب في الاستفادة من وضع مالي خاص معروف باسم (VBI) بالاستثمار في أي أصول مالية تقريباً باستثناء الذهب.

ليست المصارف المركزية وحدها هي التي تخوض غمار هذه الحرب على الذهب وإنما كذلك المؤسسات المالية التجارية؛ فمنذ العام (2000م) أوقفت معظم المصارف الهولندية عمليات بيع الذهب، وكذلك أنهت خدمات إيداع الذهب للعملاء.

في عام (2013م)، ألغت مجموعة إيه.بي.إن.أمرو (ABNAMRO) الهولندية ومصرف إسكتلندا الملكي (RBS) حسابات الذهب، وهي

(1) <https://www2.blackrock.com/webcore/litService/search/getDocument.seam?venue=PUB-IND&source=GLOBAL&contentId=1111125006>

الحسابات التي تتيح للمستثمرين استرداد قيمتها ذهباً، حيث شرح كل من المصرفين في رسالة لعملائهما أنّ المصرف غير قوانين حفظ المعادن الثمينة، وأنّه لن يسمح بعد الآن بتسليم الذهب، وإنما فقط الأوراق المالية.⁽¹⁾

يُسمح للمصارف في الولايات المتحدة بتقديم المشورة فقط للمستثمرين بشأن شراء أسهم الذهب، وفي يومنا هذا توجد أمثلة عديدة عن المصارف المركزية والتجارية التي تعمل جاهدة لإبقاء المستثمرين بعيداً عن الاستثمار في الذهب.

59. هل سبق أن حُظرت الملكية الخاصة للذهب؟

دخل الاقتصاد الأمريكي في ركود عميق بعد انهيار وول ستريت عام (1929م)، وبعد أربع سنوات انهارت مصارف أمريكية عديدة، وأصبح أمر بقاء النظام المالي على المحكّ، وقدم الرئيس روزفلت خطة إنعاش اقتصادي سُمّيت (الصفقة الجديدة)؛ حيث تضمنت الخطة (قانون احتياطي الذهب) الذي أقرّه الكونغرس في نهاية كانون الثاني/يناير (1934م)، وقد حوّل هذا القانون الحكومة الاتحادية صلاحيات مصادرة كل الذهب لدى الاحتياطي الفيدرالي، ووضعه تحت إدارة وزارة الخزانة الأمريكية؛ كانت خطوة مخيبة للآمال بالنسبة إلى معظم مصرفيي وول ستريت؛ ففي عام (1913م) كانوا

(1) <http://www.zerohedge.com/news/201324-03-/another-gold-shortage-abnhalt-physical-gold-delivery>

قد استولوا ليس فقط على طباعة الدولار من وزارة الخزانة وإنما أيضًا على توريد الذهب الوطني برمته، وفي الوقت ذاته خفضت قيمة الدولار بمقدار (69%)، وذلك برفع سعر صرف الذهب من (20,67) دولارًا إلى (35) دولارًا للأونصة.

وبذلك ارتفعت قيمة الذهب الذي وصل إلى وزارة الخزانة نحو ثلاثة مليارات دولار في يوم واحد، وأثر تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب من فوره تقريباً في الاقتصاد، وارتفعت مبيعات المنتجات الأمريكية في الخارج بسبب انخفاض قيمة الدولار، ما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي والمعروض النقدي، بينما تراجع مستوى البطالة.

استخدم روزفلت أيضًا سلطاته الرئاسية الخاصة لإصدار الأمر التنفيذي (6102) الذي منع المدنيين من حيازة الذهب، والنقود الذهبية أو شهادات الذهب، وكان يفرض كل من يُضبط بحيازته ذهب بغرامه قدرها (10,000) دولار (ما يعادل 180,000 دولار بحسب الأسعار اليوم)، وقد وثقت عدة حالات مصادرة قسرية للذهب، فيما سُمح للأمريكيين بالاحتفاظ بخمس أونصات من الذهب وفق أسعار عام (1933م) على هيئة عملات نادرة، وبقي هذا القانون نافذًا ومعمولاً به حتى عام (1974م)، والحقيقة التي لا يعرفها كثيرون هي أن الفضة كلها في الولايات المتحدة أُمتت بسعر (50) سنت للأونصة الواحدة في شهر فبراير/ شباط من عام (1937م).⁽¹⁾

(1) Business Week, 27 February 1937.

وصدر أمرٌ تنفيذي آخر بخصوص مناجم الذهب الأمريكية؛ حيث حظر عليها تصدير الذهب وألزمها ببيع إنتاجها إلى وزارة الخزانة، أما في أوروبا فلم يكن هناك حظر على امتلاك الذهب، ولكن معظم البلدان لديها تشريعات تسمح للحكومة بحظر حيازة الذهب والفضة.⁽¹⁾

60. متى بدأت الحرب على الذهب؟

يمكن العثور على أول دليل على تدخل الولايات المتحدة في سوق الذهب في وقت مبكر يرجع إلى عام (1925م)، عندما زُيَّف الاحتياطي الفيدرالي المعلومات المتعلقة بممتلكات مصرف إنجلترا من الذهب؛ من أجل التأثير في أسعار الفائدة،⁽²⁾ إلا أنَّ الحرب على الذهب لم تبدأ انطلاقاً الحقيقية حتى ستينيات القرن العشرين عندما بدأت الثقة بالدولار تهتز، حيث أدت الصراعات الجيوسياسية؛ مثل بناء جدار برلين وأزمة الصواريخ الكوبية وتصاعد العنف في فيتنام إلى تزايد الإنفاق العسكري للولايات المتحدة؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في ميزانيتها وسط مخاوف متزايدة في دول أخرى حيال قيمة احتياطياتها من الدولار، وكذلك أدى إلى ظهور علامات على أنها بدأت بتجميع الذهب، وقد نشرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

(1) قانون الطوارئ الخاص بالحركة المالية، المقال 26 (25 مايو/أيار 1978م).

(2) <http://www.gata.org/node/8327>

(CIA) مذكرة قَدِّمت فيها (المداولات الإدارية رفيعة المستوى المتعلقة بالذهب).⁽¹⁾

حُدِّدت الإستراتيجية الأمريكية بوضوح:

- نحن (الولايات المتحدة) نخسر نفوذنا في العالم عندما:
- يكون الدولار ضعيفاً في سوق الصرف.
- يكون هناك تدفق كبير للذهب؛ و/أو.
- نحن مضطرون للضغط على الدول لتحتفظ بالدولار.
- لنستمر بهذه الضغوط فإستراتيجيتنا هي:
- أنْ نَعزل أسواق الذهب الرسمية عن الخاصة عن طريق الحصول على تعهد من المصارف المركزية أنها لن تشتري الذهب وتبيعه إلا فيما بينها.
- أن ندفع جنوب إفريقيا لتبيع إنتاجها من الذهب في الأسواق الخاصة، وهذا كفيل بإبقاء الأسعار الخاصة عند مستويات منخفضة.

ووضعتْ مذكرة سابقة من عام (1961م) تحت عنوان إجراءات صرف العملات الأجنبية في الولايات المتحدة جاء فيها: الاحتياجات والأساليب خطة تفصيلية للتعامل مع أسواق العملات والذهب عن

(1) يمكنك قراءة الوثيقة الكاملة من هنا: <http://www.zerohedge.com/article/cia-chimes-goldcontrol-highlights-historical-gold-foreign-holdings-shortfunding>

طريق التدخلات الهيكلية من أجل دعم الدولار والحفاظ على سعر الذهب عند (35) دولارًا للأونصة.⁽¹⁾ إنه لأمر حيوي للولايات المتحدة أن تدير سوق الذهب، وإلا يمكن للدول أن تستبدل دولاراتها الفائضة بالذهب، ومن ثم يكون في وسعها بيع هذه الأونصات الذهبية في سوق الذهب الحرة بسعر أعلى.

61. كيف كانت أمور سعر الذهب تدار؟

في اجتماع لرؤساء المصرف المركزي في مصرف التسويات الدولية (BIS) عام (1961م)، اتفق على إتاحة ما قيمته (270) مليون دولار من الذهب من قبل الدول الثماني المشاركة، فيما يُعرف بمركز ذهب لندن⁽²⁾، وقد ركّز على منع أسعار الذهب من الارتفاع فوق مستوى (35) دولارًا للأونصة، وذلك ببيع حيازات الذهب الرسمية من خزائن الذهب في المصارف المركزية.

كانت الفكرة أنه إذا حاول المستثمرون اللجوء إلى الذهب بوصفه ملاذًا آمنًا، فإنّ مركز ذهب لندن سيغرق السوق بالذهب لمنع أسعاره من الارتفاع، وفي أزمة الصواريخ الكوبية في عام (1962م) بيع ما يعادل (60) مليون دولار من الذهب على الأقل بين 22 و24 من شهر

(1) <http://fraser.stlouisfed.org/docs/historical/martin/2319610405-06-.pdf>

(2) فرديناند ليبس، حروب الذهب (2002).

أكتوبر/تشرين الأول⁽¹⁾، وضَّحَ صندوق النقد الدولي (IMF) مزيداً من الذهب لبيع في السوق عند الحاجة.

(2) إسهامات البلدان المشاركة في مركز ذهب لندن

الولايات المتحدة	مليون دولار 135 \$	(120 tonnes)
أثانيا	مليون دولار 30 \$	(27 tonnes)
إنجلترا	مليون دولار 25 \$	(22 tonnes)
إيطاليا	مليون دولار 25 \$	(22 tonnes)
فرنسا	مليون دولار 25 \$	(22 tonnes)
سويسرا	مليون دولار 10 \$	(9 tonnes)
هولندا	مليون دولار 10 \$	(9 tonnes)
بلجيكا	مليون دولار 10 \$	(9 tonnes)
الإجمالي	مليون دولار 270 \$	

كان على الدول المشاركة كذلك أن تعلن أنها لن تشتري الذهب في السوق المفتوحة من بلدان مثل روسيا أو جنوب إفريقيا، ولم تُوثق هذه الاتفاقيات على الورق في مصرف التسويات الدولية؛ وذلك لضمان السريّة التامة.⁽³⁾

(1) فرديناند ليبس، حروب الذهب (2002).

(2) خسرت المملكة المتحدة (1800) طن بين عامي 1960م و1971م، وانخفضت حيازتها للذهب تقريباً من (2500) طن في عام 1960م إلى ما يزيد قليلاً على (310) أطنان مترية في نهاية عام (2013م).

(3) كُشف عن هذا الاتفاق من قبل تشارلز كومبس (Charles A. Coombs) الذي كان مسؤولاً عن صفقات الذهب في ذلك الوقت، في سيرته الذاتية المفتوحة إلى حد يثير الدهشة، (1960م).

ونُشرت في عام (2010م) مجموعة من البرقيات الأمريكية السرية تعود لعام (1968م) عن طريق ويكيليكس.⁽¹⁾ تصف هذه الرسائل ما حدث لإبقاء أسعار الذهب تحت السيطرة، حيث يتضح من هذه الرسائل أن الهدف كان إقناع المستثمرين بعدم جدوى المضاربة على ارتفاع أسعار الذهب؛ يتحدث أحد التقارير عن حملة إعلامية لإقناع العامة أن المصارف المركزية ستبقى هي المسيطرة على الذهب، وبالرغم من هذه الجهود حُلَّ مركز ذهب لندن في مارس/آذار (1968م)؛ وذلك لأن فرنسا أوقفت تعاونها معه، وبقي المركز مغلقاً لأسبوعين، وارتفع سعر الذهب في الأسواق الأخرى حول العالم من فوره بنسبة (25%).

حتى إنَّ فرنسا خرجت من بنية القيادة في حلف شمال الأطلسي (NATO)⁽²⁾، وكانت تلك خطوة بالغة الأهمية بالنظر إلى الخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي على القارة الأوروبية في الحرب الباردة، وأظهرت بوضوح أنَّ فرنسا كانت تتأى بنفسها أكثر فأكثر عن الولايات المتحدة.

(1) <http://www.zerohedge.com/article/declassified-state-dept-data-highlights-global-high-level-arrangement-remain-masters-gold>

(2) <http://www.dailymail.co.uk/news/article-1161642/As-France-rejoins-NATO-humorous-reminder-missed-them.html>

وكانت نهاية مركز ذهب لندن بمثابة انطلاقة لسوق الذهب الصاعدة التي استمرت ثلاثة عشر عاماً شهدت ارتفاع أسعار الذهب بنسبة فاقت (2500) %.

62. أثر صندوق النقد الدولي في الحرب على الذهب

في استجابة لـ (نقص الذهب) في سنوات مركز ذهب لندن، أنشأ صندوق النقد الدولي (IMF) في عام (1963م) صيغة جديدة للأصول الاحتياطية الدولية سُميت حقوق السحب الخاصة (SDR)، وقد أنشئت هذه الصيغة من لا شيء عملياً، وصُممت ليأخذ الدولار مكانه بوصفه عملة احتياطية للعالم عند الحاجة⁽¹⁾، وقد سُميت حقوق السحب الخاصة سريعاً بـ (الأوراق الذهبية)؛ وذلك لأنها أنشئت من لا شيء.

(1) حدد صندوق النقد الدولي مبدئياً قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) بأنها كمية محددة من الذهب، تعادل دولاراً واحداً، وقد خصصت (9,3) مليار وحدة؛ أي ما يساوي (9,3) مليار دولار بين عامي (1970م و1972م) بما يتناسب مع حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وأعاد صندوق النقد الدولي تعريف حقوق السحب الخاصة على أنها المتوسط المرجح للدولار الأمريكي، والجنيه البريطاني، والين الياباني، والعملات التي شكَّلت فيما بعد اليورو؛ وأجري تخصيص ثانٍ بين عامي (1979-1981م) لـ (21.4) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، ومع ذلك فإنَّ حقوق السحب آلت في معظمها إلى وحدة حساب تُستخدم في المقام الأول في دفاتر صندوق النقد الدولي، ويمكن تحويل حقوق السحب الخاصة إلى كل ما يمكن من العملات التي يرغب فيها المقترض في سوتو الصرف على أساس سلة من العملات المرجحة دولياً، ويُقرض صندوق النقد الدولي عادةً الدول التي تستخدم الأموال المعينة في حقوق السحب الخاصة.

عمل الأمريكيون منذ عام (1975م) مع صندوق النقد الدولي محاولين التحكم في سوق الذهب عن طريق تفرغ أطنان منه؛ فيما يأتي أمثلة عن معاملات الذهب في صندوق النقد الدولي، أُجريت في أثناء أوقات الضغط على أسواق الذهب.⁽¹⁾ (كل ما يرد في الأمثلة هو من صفحة الويب لصندوق النقد الدولي):

(1970م – 1971م)

من أجل دعم الدولار: (باع صندوق النقد الذهب للدول الأعضاء بكميات مماثلة تقريباً للمُشتراة من جنوب إفريقيا في تلك المدة).

(1956م – 1972م)

لحماية الدولار: (بيع بعض الذهب التابع لصندوق النقد الدولي للولايات المتحدة، واستثمرت العائدات في الأوراق المالية الحكومية الأمريكية؛ وذلك لتعويض العجز التشغيلي).

(1976م – 1980م)

لتهدئة انفجار أسعار الذهب: (باع صندوق النقد ما يقارب ثلث ما كان في حوزته من الذهب آنذاك، (50) مليون أونصة، في أعقاب اتفاق بين الدول الأعضاء للتخفيف من دور الذهب في النظام النقدي الدولي).

(1) <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm>

(1999م – 2000م)

لمواجهة استحقاق العام 2000: (في ديسمبر/كانون الأول من عام 1999م) أذن المجلس التنفيذي بالتعامل بالذهب خارج السوق بأكثر من (14) مليون أونصة).

(2009م)

للتعامل مع التضخم الكبير في مرحلة ما بعد مصرف ليمان وعندما تجاوز الذهب مستوى الألف الدولار: ثمنًا للأونصة (في 18 سبتمبر/أيلول من عام 2009م)، وافق المجلس التنفيذي على بيع (400) طن من الذهب التي بلغت ثمن مجموع حيازات الصندوق من الذهب في ذلك الوقت⁽¹⁾.

أصدر بيان صحفي صادر عن دائرة الاتصالات لصندوق النقد الدولي تعليقاً على مبيعات الذهب إعلاناً ضمنه التوصيف المختلف الآتي، وأدرجه بنصه حرفياً: «للمساعدة على تمويل الكيانات المساهمة في صندوق النقد الدولي والمثقلة بالديون (HIPC)».

وعندما باع صندوق النقد الدولي مئتي طن أخرى في عام (2012م)⁽²⁾، أعلن أنّ (90%) من الأرباح على الأقل سوف تكرر لتعزيز النمو والحد من الفقر (PRGT)⁽³⁾.

(1) <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09310.htm>

(2) <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1256.htm>

(3) <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm>

63. كيف يُكَدِّس صندوق النقد الدولي احتياطي الذهب لديه؟

يتلقى صندوق النقد الدولي معظم مخزونه من الذهب من الدول الأعضاء التي تدفع (25%) من حصص تمويلها له سبائك ذهبية؛ ذلك لأنَّ الذهب أثار مركزياً في النظام النقدي الدولي حتى انهيار اتفاقيات بريتون وودز (Bretton Woods) في عام (1971م). بعد سبع سنوات، قام صندوق النقد الدولي بتغيير جوهره في دور الذهب في النظام النقدي الدولي بإيقاف استخدامه بوصفه عاملاً مشتركاً بين دول العالم في سوق الصرف بعد الحرب العالمية الثانية، وأنهى استعماله الإلزامي في التعاملات بينه وبين الدول الأعضاء فيه.

تساءل محللون لسنوات عديدة عما إذا حدث نوع من ازدواجية الحساب بين الاحتياطي العالمي واحتياطي صندوق النقد الدولي.

وكرر فعل صرح صندوق النقد في عام (2009م) بأنَّ: «على الأعضاء ألا يشملوا الذهب الخاص بصندوق النقد ضمن الاحتياطي الخاص بهم لأنَّه من أصول صندوق النقد الدولي، وإنما على الأعضاء أن يضمُّوا الاحتياطي الخاص بهم في الصندوق ضمن احتياطياتهم الدولية»⁽¹⁾، وهذا يعني أنَّ الذهب يأخذ قيمته لدى صندوق النقد

(1) <http://arch09.goldtent.net/200903/04//find-the-imf-goldstolen-from-nearbycastle-sorry/>

بالاعتماد على الميزانيات العمومية لكل من الصندوق والدول الأعضاء فيه.

ونشر المحلل الذي درس هذا الموضوع باستفاضة استنتاجاته على مدوّنته الخاصة⁽¹⁾:

«بين عامي (1958م) و(1959م) حدث أول ازدياد رئيس في مخزون صندوق النقد من الذهب منذ عام (1945م)؛ عزز ذلك حيازات الذهب المؤسساتية بـ(797) طن. في الوقت ذاته، تراجعت حيازات المصرف المركزي _المصدر المفترض لهذا الذهب_ انخفض بمقدار (48) طناً فقط... صندوق النقد يملك الذهب ولا يمنحه، وإنما يخصصه للدول الأعضاء، وهي بدورها يمكنها أن تمنحه بنفسها (وتُدّرجه ضمن احتياطي الذهب المعلن الخاص بها)».

هناك إقرار آخر بخصوص ازدواجية الحساب في بحث خاص بصندوق النقد الدولي عام (2006م).⁽²⁾

(1) <http://theostrichhead.typepad.com/index/201004//imf-gold-holdings-whymine-the-stuff-when-your-accountants-can-create-it.html>

(2) <http://www.imf.org/external/np/sta/bop/pdf/resteg11.pdf>

وافقت مجموعة خبراء الأصول الاحتياطية (RESTEG) ⁽¹⁾ على أن قضايا ازدواجية الحساب قد ترفع كلاً من مبيعات الذهب المخصص وغير المخصص المكتسب من خلال المقايضة والقروض على حد سواء؛ وهناك من أشار إلى أنه يتعين إيجاد حل لهذه الازدواجية الحسابية على الرغم من إشارة على الرغم من أن آخرين لاحظوا أنها ليست قضية جديدة. ⁽²⁾

وقد نشر موقع Centralbanking.com، وهو موقع متخصص بأخبار المصارف المركزية، تقريراً عن هذا الموضوع تحت عنوان اعتراف صندوق النقد الدولي بازدواجية حساب الذهب ⁽³⁾.

64. هل هناك حالات أخرى من الازدواج الحسابي في الولايات المتحدة؟

يمكن العثور في احتياطي الذهب القومي في الولايات المتحدة على ميزانيتين مختلفتين. ⁽⁴⁾ عندما أنشأ المصرفيون في المصرف المركزي مصرف الاحتياطي الفيدرالي في عام (1913م)، فهم لم

(1) RESTEG: مجموعة الخبراء التقنيين في الأصول الاحتياطية (reserve assets technical expert group)، وهي لجنة صندوق النقد الدولي المشرفة على إحصاءات ميزان المدفوعات.

(2) نتيجة لذلك، قدّر خبراء في ازدواجية الحساب أن النصف من (30) ألف طن من احتياطي الذهب الرسمي الكلي يمكن أن يكون في الواقع قد أُقْرِضَ وبيع من قبل المصارف المركزية

(3) <http://www.centralbanking.com/central-banking/news/1407346/imf-admitsdouble-counting-gold>

(4) <http://www.federalreserve.gov/releases/h41/current/>

يحتكروا فقط طباعة الدولارات من الحكومة وإنما كذلك صادروا احتياطي الذهب الوطني الذي انتهى به الأمر ليصبح جزءاً من ميزانية الاحتياطي الفيدرالي، ومن ثم فقد أمم الرئيس روزفلت الذهب في عام (1933م) وأعاد احتياطيات الفيدرالي من الذهب إلى وزارة الخزانة الأمريكية، ومع ذلك فقد أصدرت الخزانة شهادات الذهب لمصارف الاحتياطي⁽¹⁾؛ لذلك فهذا الذهب ما زال يظهر في الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي.⁽²⁾

وتساءل السيناتور الجمهوري السابق رون باول في عام (2011م) عما إذا كانت (إيصالات الذهب) التي أُصدرت إلى مصارف الاحتياطي الفيدرالي تخولهم سلطة طلب الذهب وتلقيه من وزارة الخزانة، ويؤكد استجواب المستشار العام لمصرف الاحتياطي الفيدرالي سكوت ألفاريز من قبل الكونغرس الأمريكي أن (شهادات الذهب) كانت وثائق محاسبية وأنها جزء من الميزانية العمومية للمصرف⁽³⁾.

يمكننا أن نجد أمثلة أكثر في العالم بخصوص الذهب الورقي والمهتمين بالذهب؛ أصبحت صناديق المؤشرات المتداولة (ETF) لاعباً رئيساً في أسواق الذهب والفضة، وتتبع صناديق مؤشرات

(1) <http://www.coinweek.com/bullion-report/fed-releases-document-provingit-has-lied-about-gold-swaps-and-gold-price-manipulation/>

(2) إذا كان لا بد من إعادة تقويم الذهب، فسيُعاد كذلك تقويم شهادات الذهب.

(3) <http://www.globalresearch.ca/us-gold-reserve-audit-show/5326810>

التداول لمؤشر أساسي أو قيمة معينة بأكبر قدر ممكن، وقد أصبحت هذه الصناديق رائجة لأنها خاضعة للتجارة مثل الأسهم ولكن بتكاليف أقل، وقد طُرح للتداول منذ عام (1993م) أكثر من (700) صندوق مؤشرات متداولة تتبع أنواع المؤشرات والسلع كلها⁽¹⁾.

من المفترض أن يكون الذهب التابع لصناديق المؤشرات المتداولة مدعوماً بالكامل بالسبائك الذهبية كما جاء في النشرة الخاصة بهذه الصناديق؛ ولذلك يتبع ذهب صناديق المؤشرات المتداولة سعر الذهب بوصف ذلك نوعاً من الضمان؛ على العموم يشكك كثيرون فيما إذا كانت صناديق المؤشرات المتداولة تمتلك قطعاً ذهبية حقيقية.

ونُشر في مجلة فوربس (Forbes) في عام (2011م):
 «أثيرت شكوك حول مدى الثقة في إدارة الذهب مع تساؤلات حول حقيقة وجود مخزون ذهبي؛ وسمح أمين الحفظ في (HSBC) والمعروف عنه تحفظه الشديد فيما يتعلق بمخازنه، للصحفي في قناة (CNBC) بوب بيسانى (Bob Pisani) برؤية أحد مخازنه ولكن بعد تسليم هاتفه الخليوي، وقد اصطحب بشاحنة صغيرة ذات نوافذ مظلمة إلى مكان غير معروف، وهناك أمسك بيسانى سبيكة ذهبية، وأوضح

(1) <http://www.nyse.com/pdfs/etfs7109.pdf>

أنَّ السبائك جميعها مرقَّمة ومسجَّلة، وقد لاحظ زيروهيديج
بذكائه أنَّ السبيكة التي أمسكها بيسانى كانت مفقودة من
القائمة الحالية، ما أثار مزيداً من الشكوك والتكهنات».

اكتشف محللٌ آخر أنَّ الرقم التسلسلي (الفريد) للسبيكة التي
أمسك بها بيسانى يمكن إيجاده ضمن قائمة أُخرى للذهب التابع
لصندوق المؤشرات المتداولة (ETF).

65. كم مرة دُقِّق الاحتياطي الأمريكي في فورت نوكس؟⁽¹⁾

في عام (1933م)، بعد أن أجبر الرئيس روزفلت الأمريكيين
على بيع ممتلكاتهم من الذهب إلى الخزانة الأمريكية، دعت الحاجة
إلى وجود مخزن ذي مساحة كبيرة لتخزين الاحتياطي الحكومي من
الذهب، فشيَّدت خزائن جديدة لهذا الغرض في فورت نوكس بولاية
كنتاكي، حيث تحوي فورت نوكس الآن قرابة (4500) طن متري من
السبائك الذهبية؛ أي نحو (3%) من الذهب المصقول كله، وهذا
ثاني أكبر مستودع في الولايات المتحدة؛ أما المستودع الأكبر فيقع في
مانهاتن وهو مخزن تحت الأرض تابع لمصرف الاحتياطي الفيدرالي
في نيويورك، ويحوي (7000) طن متري تقريباً، بعضها على سبيل
الأمانة لدول أجنبية.

(1) فورت نوكس (Fort Knox): قلعة فورت نوكس هي الخزانة الرئيسية لاحتياطي الذهب في
الولايات المتحدة الأمريكية.

وأُجريت عمليات تدقيق عشوائية قليلة على مخزون الذهب في فورت نوكس بين عامي (1974م) و(1986م)⁽¹⁾، إلا أنَّ الشكوك لا تزال تتزايد حول احتياطي الذهب في الولايات المتحدة، وقد شكك عضو الكونغرس السابق، رون باول الذي كان مرشحاً رئاسياً جمهورياً في عام (2012م) ورئيس اللجنة الفرعية للسياسة النقدية المحلية التابعة للجنة الخدمات المالية في الكونغرس، في سياسة الخزانة الأمريكية بشأن احتياطي الذهب لسنين عديدة، حتى إنَّه دعا إلى مراجعة احتياطي الذهب في عام (2011م) ولكن طلبه رفض⁽²⁾، إلا أنَّ احتياطي الذهب الرسمي في فورت نوكس لم يُراجَع على الإطلاق.⁽³⁾

في عام (1981م)، برزت تقارير صحفية عدة عن ضياع الذهب في فورت نوكس؛ وعنوانت صحيفة صنداى اكسبرس البريطانية إحدى مقالاتها الولايات المتحدة تحقق في سرقة فورت نوكس، متحدثة عن سرقة (165,1) مليون أونصة من الذهب تزعم أنَّ الولايات المتحدة فقدتها بين عامي (1961م) و(1971م).

(1) <http://www.globalresearch.ca/us-gold-reserve-audit-show/5326810>

(2) <http://money.cnn.com/2011/24/06//news/economy/ron-paul-gold-audit/>

(3) لا يُسمح للزوار لأسباب أمنية بالدخول إلى المستودع، وكان الاستثناء الوحيد هو السماح لأعضاء من الكونغرس بدخوله للتفتيش إضافة لوسائل الإعلام في 23 سبتمبر/أيلول من عام (1974م).

وقد زاد اكتشاف بعض السبائك المكونة من التنغستين المطلي بالذهب⁽¹⁾ الشائعات حول استبدال سبائك الذهب بأخرى مزيفة، وبعد أن رفضت الحكومة الأمريكية السماح بمراجعة الذهب في فورت نوكس، حتى بعد مطالبات عدة من أحد أعضاء الكونغرس، فإن هذه الشائعات ستتواصل وتزداد.⁽²⁾

66. هل تغيّرت خطة اللعبة بعد عام (1980م)؟

في كتابه الخداع والمفاسد في مصرف الاحتياطي الفيدرالي (Deception and Abuse at the Fed)، يشرح روبرت أورباخ كيف ضل مصرف الاحتياطي الفيدرالي حتى الكونغرس بخصوص سياساته النقدية؛ ففي حين أن الاحتياطي الفيدرالي مُلزم وفق القانون بتسجيل اجتماعات لجنته الفيدرالية، إلا أنه ادّعى لسنوات عديدة عدم وجود محاضر لهذه الاجتماعات، ثم ظهرت الحقيقة في النهاية بأن الرئيس آلان غرينسبان قد أصدر تعليماته بإتلاف الأشرطة والحسابات جميعها؛ لا توجد محاضر مؤرشفة سوى للاجتماعات التي عُقدت في سنوات السبعينيات.

ونعلم من أحد المحاضر في مارس/آذار من عام (1978م) أن موضوع التلاعب بأسعار الذهب كان مطروحًا للنقاش⁽³⁾. وخلال

(1) للتغستين وزن الذهب ذاته تقريبًا.

(2) <http://fofoa.blogspot.nl/200911//is-dollar-good-as-tungsten.htm>

(3) <http://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/files/FOMC19930518meeting.pdf>

الاجتماع أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي ميلر إلى أنه لم يكن هناك من ضرورة لبيع الذهب من أجل تخفيض الأسعار وإنما كان يكفي أن يُعلن عن نيّة مصرف الاحتياطي الفيدرالي بيع الذهب، وقد أصبح هذا النوع من (إدارة التوقعات) قاعدةً أكثر منه استثناءً، فقد أُعلن من خلال الصحافة مرارًا وتكرارًا أن مصرف الاحتياطي الفيدرالي أو صندوق النقد الدولي يدرس بيع الذهب، وشهدنا نتيجة ذلك انخفاض سعر الذهب في كل مرة.

وبالرغم من استعادة الثقة بالدولار في الثمانينيات، فقد فهم مصرف الاحتياطي الفيدرالي أنّ عليه مواصلة حربه على الذهب؛ في مارس/آذار من عام (1993م) ناقش مجلس الاحتياطي الفيدرالي تأثير أسعار الذهب في توقعات التضخم، فعندما يتشكك الناس في قيمة الأوراق النقدية يميلون للجوء إلى الذهب ما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، وقد أصبح هذا السيناريو واقعًا إثر سقوط الإخوة ليمان.

اقترح الرئيس آلان غرينسبان أنه يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية بيع جزء صغير من احتياطي الولايات المتحدة من الذهب، وجاء محضر الجلسة على النحو الآتي:

عضو المجلس آنجل: «إنّ ما يحدد سعر الذهب إلى حد بعيد هو ما يتوجه الناس الذين يفقدون الثقة بالأوراق النقدية للجوء إليه بوصفه بديلاً للنقود، وهم يسعون للأمان من خلال امتلاك الذهب».

غرينسبان: «لدي قضيةٌ أخرى أرغب في طرحها على طاولة النقاش؛ إنني متردد في ذلك ولكنّ اسمحو لي أن أخبركم عن بعض القضايا المطروحة؛ إذا تحدثنا وفق علم النفس فالأمر يتأثر بالمقياس الذي نستخدمه، وكنتُ قد طرحتُ أمرًا على غافيرنور مولينز عمّا يمكن أن يحدث إذا باعت وزارة الخزانة كمية قليلة من الذهب في السوق، وبرز سؤال مهم هنا لأنه إذا كان من شأن هذا الأمر أن يُخفّض سعر الذهب فإنّ المقياس لن يكون مجرد أداة للمقياس، وإنما سيكون عملية تأثير نفسي في الأساس».

وشرح غرينسبان أنّ انخفاضاً في سعر الذهب من شأنه تخفيف توقعات التضخم، وقد أراد تغيير ديناميكية تغيّر أسعار الذهب بحيث تتوقف عن كونها جرس إنذار للتضخم، وقرر الاحتياطي الفيدرالي في عام (1995م) اختبار إمكانية إنشاء هيكلية خاصة تحت اسم (مقايضة الذهب) بحيث تُمكن من إحضار الذهب من احتياطات المصارف المركزية الغربية؛ وذلك لأنه من غير المسموح قانونياً للخزانة الأمريكية أن تبيع الذهب من الاحتياطي الخاص بها.

وجرت وفقاً لهذا الترتيب مقايضة الذهب مع الاحتياطي الفيدرالي الذي كان يبيعه عن طريق مصارف وول ستريت للحفاظ على أسعاره عند مستوى منخفض، وعن طريق (اتفاقية المقايضة) كان يُصار إلى إقراض الذهب رسمياً فقط؛ وهكذا يمكن للمصارف

المركزية الغربية أن تُبقيه ضمن ميزانياتها العمومية كـ(مستحقات الذهب).

كانت خطة رائعة، وأبلغ الاحتياطي الفيدرالي المصارف المركزية الأجنبية أنه يتوقع أن تتجه أسعار الذهب إلى مزيد من الانخفاض، وأصبحت كميات كبيرة من ذهب المصارف المركزية متاحة للبيع في السوق المفتوحة. وكانت عملية سهلة من الناحية اللوجستية؛ حيث إن خزائن مصرف نيويورك الاحتياطي الفيدرالي كانت تمتلك أكبر مجموعة من مقتنيات الذهب الأجنبية، سيما وأن عددًا من الدول الغربية كانت قد اختارت أن تحفظ مقتنياتها من الذهب في الولايات المتحدة بعيدًا عن مخاوف غزو ألماني أو سوفياتي.

كانت مصارف أوروبية عدة على استعداد لتزويد الاحتياطي الفيدرالي بالذهب للمساعدة، وقال غرينسبان في جلسة استماع للكونغرس في عام (1998م): «إنَّ المصارف المركزية على استعداد لإقراض ما يكفي من الذهب إذا ارتفعت أسعاره»⁽¹⁾.

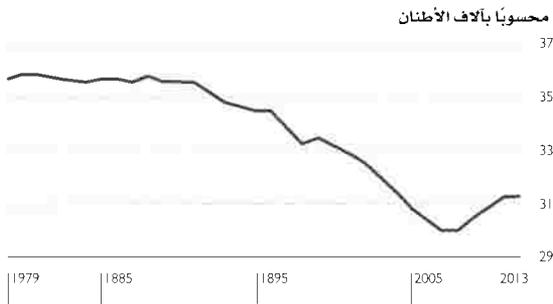
بيعت كميات هائلة من الذهب بهذه الطريقة في نهاية التسعينيات، وكان يصار إلى إغراق السوق بما يُقدَّر بألف طن من الذهب كل عام، وبما أن إنتاج الذهب العالمي من المناجم كان قد تجاوز ألفي طن سنويًا في تلك الحقبة، فقد واضب سعر الذهب على الهبوط حتى لامس

(1) سجَّلات الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية.

قاعاً هو الأدنى على مدى عشرين عاماً؛ إذ بلغ سعر أونصة الذهب (250) دولاراً في عام (1999م).

وتُظهر التقارير السنوية لمصارف مركزية عدة نتائج مقايضة الذهب هذه؛ وقد نُشرت هذه التقارير عن طريق المركزي الهولندي (DNB) كاشفاً عن فقرة معنونة بالذهب ومستحقات الذهب، في حين كانت هذه الفقرة تُعنون في الثمانينيات بالذهب فقط.

احتياطي المصرف المركزي من الذهب



المصدر: كاسي للأبحاث

67. هل ساعد البريطانيون بتفريغ الذهب في عام 1999م؟

بدأت المملكة المتحدة بين عامي (1999م) و(2002م) عملية كبيرة لبيع احتياطياتها من الذهب عندما وصلت أسعار الذهب إلى أدنى مستوياتها في (20) عاماً، وقبل البدء أعلن وزير الخزانة غوردون براون أن المملكة المتحدة ستبيع أكثر من نصف احتياطياتها

من الذهب في سلسلة من المزادات؛ بهدف تنويع أصول الاحتياطي للمملكة المتحدة.

جاءت ردة فعل الأسواق بنوع من الصدمة؛ لأنَّ قرارات بيع احتياطي الذهب لم تكن تتم بإنذار سابق من الحكومات للمستثمرين؛ وكان براون يتَّبَع سياسة الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سعر الذهب عن طريق الإعلان عن عمليات بيع محتملة، وعليه لم يكن المقصود من هذه الخطوة أن يحصل على أفضل سعر للذهب وإنما تخفيض سعر الذهب في السوق قدر الإمكان، وقد أدَّى هذا الإعلان السابق عن عملية البيع إلى انخفاض سعر الذهب بنسبة (10%) قبل المزاد الأول في 6 يوليو/تموز عام (1999م). وباعت المملكة المتحدة في النهاية (400) طن من الذهب تقريباً في أكثر من (17) مزاداً في ثلاث سنوات فقط، فضلاً عن أن سوق الذهب كان في أدنى مستوياته.

لطالما كانت التكهّنات كثيرة حول السبب الحقيقي لقيام بريطانيا بإغراق السوق بالذهب، الأمر الذي كان له كبير الأثر في مساعدة الولايات المتحدة؛ كما شرحتُ سابقاً، إنَّ انخفاض سعر الذهب يدعم الدولار بوصفه عملة احتياطية للعالم، وقد كان الطلب مرتفعاً على الذهب في عام (1999م)؛ وذلك بسبب توقيع إتفاقية واشنطن في سبتمبر/أيلول عام (1999م)، وقد وُقِّعت هذه الاتفاقية بعد تظاهرات في عدة دول إفريقية منتجة للذهب ضد إغراق السوق بالذهب الذي كان يحصل في التسعينيات، وخلال خمس سنين من

الاتفاقية (1999م-2004م) وافقت المصارف المركزية الأوروبية على الحد من مبيعات الذهب الكلية لتصبح (400) طن كل عام.

وأدى هذا الإعلان إلى ارتفاع حاد في سعر الذهب من (260) دولاراً إلى (330) دولاراً للأونصة خلال أسبوعين، بالإضافة إلى أن هناك سبباً آخر لتزايد الطلب على الذهب، وهو أن المخاوف تركزت على مشكلة الألفية⁽¹⁾ المرتبطة بالانتقال إلى الألفية الجديدة (العام 2000م). ولتلبية المطالب المتزايدة المتعلقة بالعام (2000م)، أقدم صندوق النقد الدولي⁽²⁾ على بيع (14) مليون أونصة في ديسمبر/كانون الأول من عام (1999م) (كما ذكر آنفاً).

وربما جاءت عملية غوردون براون لبيع احتياطي الذهب للمملكة المتحدة تلبيةً لطلب من الولايات المتحدة⁽³⁾. وفي عام (2008م) أصبحت بعض مصارف الولايات المتحدة التي تناقص مخزونها من الذهب في ورطة عندما ارتفعت أسعار الذهب ارتفاعاً كبيراً في ذلك

(1) ظهرت في أواخر التسعينيات تقارير صحفية تحدثت عن انهيار محتمل في الشبكات المصرفية المعقدة؛ لأن أنظمة الحاسوب تستخدم فقط خانتين رقميتين بدلاً من أربع خانات عند برمجة التاريخ، وخشي كثيرون من أن أنظمة الحاسوب لن تتمكن من متابعة عملها؛ لأن التاريخ على الحاسوب سينتقل إلى (1900) بدلاً من (2000).

(2) <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm>

(3) منذ ذلك الحين دعمت الولايات المتحدة كلياً سياسة السيد براون، لا سيما مساعيه لتوحي رئاسة الوزراء عام (2007م)، وتشير تقارير وسائل الإعلام من (2010م) إلى أن قرار براون ببيع الذهب لم يكن موضع ترحيب من قبل مصرف إنجلترا. (موقع Zerohedge).

العام، وبدا الوضع سيئاً إلى درجة أن انهيار المصرف أصبح وشيكاً، وقد نشرت التلغراف مقالاً في عام (2012م):

من المفهوم أن اقتصار مخزون أحد المصارف الأمريكية المهمة على الصعيد العالمي على طنين من الذهب كان كافياً للتشكيك في الملاءة المالية لهذا المصرف إذا حدث استرداد بالسعر السائد، ويشاع أن مصرف غولدمان ساكس الذي لا يُفهم سبب تناقص مخزونه من الذهب إلى حدٍ كبير، قد اقترب من الخزانة لشرح الوضع من خلال رئيس السلع غافين ديفيز، الذي أصبح فيما بعد رئيس شبكة (BBC) والمتزوج من سوناي التي كانت تدير المكتب الخاص لبراون.⁽¹⁾

وفقاً للتلغراف، فقد تولى المستشار اتخاذ قرار إنقاذ المصرف عن طريق إغراق السوق بالذهب البريطاني، الأمر الذي كسر الأسعار وأتاح للمصارف استعادة الذهب مع تحقيق أرباح كذلك، ومن ثمّ الوفاء بالتزامات القروض.

وفقاً لما نشره موقع (Zerohedge)⁽²⁾، في عام (2010م) فقد أخبر محافظ مصرف إنجلترا إدي جورج عدة أشخاص في محادثة خاصة في سبتمبر/أيلول (1999م) بالآتي:

(1) صحيفة التلغراف، 27 نوفمبر/تشرين الثاني، عام (2012م).

(2) <http://www.zerohedge.com/article/did-gordon-brown-sell-uks-gold-keepaig-and-rothschild-solvent-more-disclosures-how-ny-fed-m>

«سنكون على حافة الهاوية إذا ارتفع سعر الذهب أكثر من ذلك، ومن شأن مزيد من الارتفاع أن يؤدي إلى انهيار واحدة من المؤسسات التجارية أو أكثر، الأمر الذي سينسحب على بقية المؤسسات؛ ولذلك علينا الحد من ارتفاع سعر الذهب بأي ثمن، لقد كانت عملية السيطرة على أسعار الذهب في غاية الصعوبة ولكننا نجحنا في ذلك؛ لقد كان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نشطاً جداً في عملية تخفيض سعر الذهب، وكذلك كانت المملكة المتحدة».

68. مزيد من الأدلة على التخفيض الممنهج لأسعار الذهب

أكد مصرف أستراليا المركزي في عام (2003م) أن احتياطياته من الذهب تستعمل في المقام الأول للتحكم في سعر الذهب، وفي تقريره السنوي لعام (2003م)، أعلن مصرف الاحتياطي الأسترالي: «أن أصول احتياطي العملات الأجنبية والذهب تستعمل في المقام الأول لدعم التدخل في سوق الصرف الأجنبي»⁽¹⁾.

وأكد مسؤول كبير في مصرف التسويات الدولية (BIS)، وهو وليام وايت هذا الاتجاه في مؤتمر عُقد في عام (2005م)، حيث رأى أن هناك خمس مهام رئيسة للمصارف المركزية؛ إحداها هي التأثير في أسعار الذهب والعملات الأخرى، وقد وصف ذلك بقوله «توفير الاعتمادات الدولية والجهود المشتركة للتأثير في أسعار الأصول

(1) <http://www.rba.gov.au/publications/annual-reports/rba/2003/pdf/2003-report.pdf>

(بخاصة الذهب والعملات الأجنبية) عندما نرى أن ذلك سيكون مفيداً»⁽¹⁾.

حتى إنَّ المصارف المركزية استعملت على الأقل إحدى شركات التنقيب عن الذهب لمساعدتها على الحفاظ على سعر الذهب تحت السيطرة، وقد أصبح هذا واضحاً في دعوى قضائية بدأت في عام (2003م) من قبل تاجر الذهب بلانشارد ضد منتجات شركة باريك للذهب (Barrick Gold Corporation) وشركة JPMorganChase؛ أكَّدت شركة باريك أنَّها اقترضتَّ الذهب من المصارف المركزية الغربية عن طريق (اتفاق مقايضة) استجابة لطلب الاحتياطي الفيدرالي لكي تبيع هذا الذهب في السوق⁽²⁾. ومن قبيل المصادفة أنَّ الرئيس السابق جورج بوش الأب كان يعمل مستشاراً لشركة باريك إبان إبرام تلك الصفقات المؤثرة⁽³⁾، وأدَّعت باريك في دفاعها أنَّها كانت تعمل وفق أوامر من الاحتياطي الفيدرالي، وازعة نفسها في موقع العميل الذي يتصرف لحساب المصارف المركزية.

69. الطرق الحديثة للتلاعب بسعر الذهب

إنَّ الانتقال من الصراخ بالأوامر (حيث يقف المضاربون في ساحة التداول ويصرخون معطين الأوامر) إلى التداول الإلكتروني

(1) وليام وايت، بازل 2005.

(2) <http://www.gata.org/files/BarrickConfessionMotionToDismiss.pdf>

(3) <http://www.gata.org/files/BarrickConfessionMotionToDismiss.pdf>

أعطى فرصًا جديدة لـوول ستريت (ومصرف الاحتياطي الفيدرالي) للسيطرة على الأسواق المالية، قدّم المحامي المخضرم في وول ستريت، جيم ريكاردز في عام (2006م) ورقةً شرح فيها (كيف يمكن استخدام المشتقات للتلاعب بأسواق المواد الأساسية مثل النفط والنحاس والذهب).⁽¹⁾ حيث يشرح في كتابه الأكثر مبيعًا حروب المال كيف أنّ حظر المشتقات في قانون العقود الآجلة (2000) قد فتح الباب أمام مضاعفة حجم هذه الأدوات التي تُنحَى خارج الميزانيات العمومية للمصارف الكبرى وتنوعها ما يجعل مراقبتها تكاد أن تكون مستحيلة.

لقد أدت هذه التغييرات إلى تسهيل التلاعب بالأسواق المالية، بخاصةً لأنّ أسعار المعادن كالذهب والفضة تُحدد من خلال العقود المستقبلية المتداولة في الأسواق العالمية، ويمكن التلاعب بالأسواق عن طريق بيع كميات كبيرة من عقود الذهب والفضة أو أي سلع أُخرى (على الورق)؛ لأنّه حتى نسبة (99%) من هذه التعاملات تُدار لصالح المضاربين الذين لا يهدفون إلى الحصول على هذه المعادن بوصفها قطعًا معدنية بحد ذاتها وإنما الحصول على الأرباح ورتقيًا.

اجتاح المشاركون في السابق وما زالوا يجتاحون أسواق المعادن بـ (تسونامي) من أوامر البيع، بخاصةً مع بداية الأزمة الائتمانية؛

(1) جيم ريكاردز، حروب المال (2011) Jim Rickards, Currency Wars

فقد انخفض سعر الذهب بمقدار (200) دولار بعد يومين من هجوم المضاربيين⁽¹⁾ وفي أبريل/نيسان من عام (2013م)، وانخفض سعر الفضة بنسبة (35%) في ثلاثة أيام في سبتمبر/أيلول من عام (2011م).

مثالٌ آخر؛ كان انخفاض سعر الفضة في 1 مايو/أيار من عام (2011م). في يوم الجمعة السابق لذلك التاريخ كان سعر الفضة قد وصل إلى مستوى قياسي حيث بلغ أكثر من (50) دولارًا للأونصة، وبالمصطلحات التقنية فقد كانت هذه ثاني مرة يصل فيها سعر الفضة إلى ذروته هذه (في عام (1980م) وصل سعر الفضة إلى (50) دولارًا أيضًا).

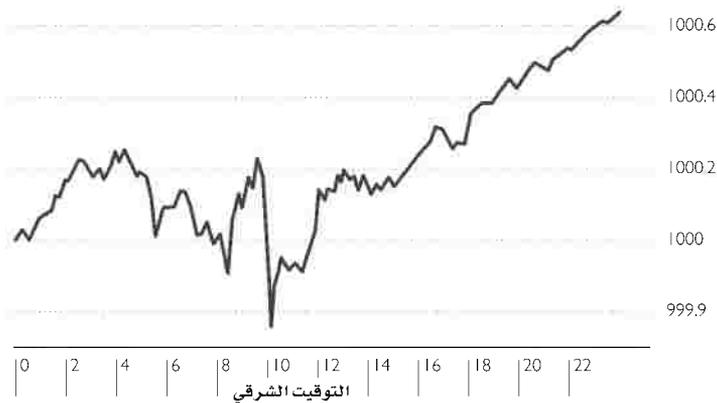
هذا الأمر جعل الفضة عرضة للهجوم من قبل التجار التقنيين؛ انطلق الهجوم حالاً بعد منتصف الليل عندما بدأت توقعات الأسواق الرقمية للذهب والفضة، وكانت كل من الأسواق المالية في اليابان والمملكة المتحدة مغلقةً بسبب العطلة، وكانت السوق الطبيعية بحالة ضعف شديدة بسبب ذلك، وبدا الأمر وكأن عاصفة حلت بالسوق فقد أغرقت بأوامر البيع (الرقمية).

(1) وفقاً لدراسة قام بها المحلل غرانت ويليامز، كانت فرصة هجوم اليومين (حركة انحراف معياري بهذا الحجم خلال يومين) هي واحد على مليار.

وفي دراسة تحليلية، تغيرت أسعار الذهب اليومية كلها بين عامي (2002م) و(2012م)، وقد وجد المحلل الألماني ديمتري سبيك أن معدل أسعار الذهب تهبط هبوطًا ثابتًا وواضحًا في ساعات عمل بورصة نيويورك.⁽¹⁾

في عام (2011م)، أرسل المصرف الألماني اقتراحًا إلى عملائه البارزين عن كيفية الربح من (تخفيض سعر الذهب)، هذا مؤشر آخر على أن من هم داخل اللعبة يُبلِّغون بهذه الاختلاسات للاستفادة منها في زيادة أرباحهم.

معدل السعر اللحظي للذهب



المصدر ديمتري سبيك (Dimitri Speck)

(1) <http://www.seasonal-charts.com/intraday-metalle-gold.html>

70. مزيد من الأدلة على التلاعب بأسواق المعادن الثمينة

في جلسة استماع لهيئة تداول السلع الآجلة الأمريكية (CFTC) في نهاية عام (2009م)، سرد تاجر الفضة أندرو ماغوير كيف كان شاهداً على عمليات الهجوم على سعر الفضة، وقد أعلم اللجنة أنه سمع مصادفةً كيف يتباهى التجار بكمية المال التي ربحوها عن طريق التلاعب بأسواق الذهب والفضة، وفي رسالة بالبريد الإلكتروني إلى عضوي اللجنة شيلتون وراميريز يشرح ماغوير كيف تلاعب تجار وول ستريت بأسواق المعادن الثمينة بخاصة في أيام انقضاء مدة الاختيار وعند الإعلان عن مستجدات اقتصادية مهمة.

من: أندرو ماغوير

مرسل: الثلاثاء 26 يناير/ كانون الثاني، (2010م)

الساعة 12.51 بعد الظهر

إلى راميريز إليود [CFTC]

From: Andrew Maguire

Sent: Tuesday, January 26, 2010 12:51 PM

To: Ramirez, Eliud [CFTC]

Cc: Chilton, Bart [CFTC]

Subject: Silver today

«عزيزي السيد راميريز:

أعتقد أنك مهتم بالنظر في تجارة الفضة اليوم؛ يهمني أن أخبرك كيف يمكن لبائع بمفرده أن يحرض على إيقاف البيع وفق رغبته، عندما يتخذ موقفاً مؤثراً في سوق الفضة الصغيرة، تجري هذه الأحداث على نحو منتظم حيث نلاحظ عمليات بيع مدبرة (100%) عند مدة انقضاء الاختيارات، وتمديد العقد، وجداول الرواتب غير الزراعية⁽¹⁾ (بصرف النظر عما إذا كانت تدعو للتفاوض أم لا)، وعلى نطاق أضيق في تعاملات الفضة اليومية».

وجاء ردُّ عضو لجنة CFTC راميريز بعد يوم:

من راميريز إليود [CFTC]

إلى أندرو ماغوير

أرسل: يوم الأربعاء 27 يناير/ كانون الثاني (2010م)

الساعة 4.04 بعد الظهر

الموضوع: إشارة إلى الفضة اليوم

From: Ramirez, Eliud [CFTC]

To: Andrew Maguire

Sent: Wednesday, January 27, 2010 4:04 PM

Subject: RE: Silver today

(1) تشير جداول الرواتب - باستثناء العاملين في القطاع الزراعي - إلى الإحصاء الذي يقدمه شهرياً مكتب العمل ويبين التغيير في الوظائف (حجمها) باستثناء الوظائف في القطاعين الحكومي والزراعي.

«السيد ماغوير، شكرًا على هذه الرسالة، وعلى إبلاغي بالأمر».

في يناير/كانون الثاني من عام (2010م)، حذّر ماغوير لجنة (CFTC) من هجوم وشيك، معطيًا تفاصيل عن الكيفية التي سيتم وفقها الهجوم على أسعار الذهب والفضة في اللحظة التي ستُنشر فيها جداول الرواتب غير الزراعية، وقد وقع الهجوم تمامًا كما توقع ماغوير:

من: أندرو ماغوير

إلى: راميرز، إليود [CFTC]

بي شيلتون [CFTC]

أرسل يوم الأربعاء، 3 فبراير/ شباط (2010م)

الساعة 3.18 بعد الظهر

From: Andrew Maguire

To: Ramirez, Eliud [CFTC]

Cc: BChilton [CFTC]

Sent: Wednesday, February 03, 2010 3:18 PM

«أعتقد أنه من المفيد لتحقيقاتك إذا أعطيتك رأس الخيط لما

يبدو أنه عملية تلاعب ليوم الجمعة الخامس من فبراير/شباط».

سيُعلن عن عدد جداول الرواتب غير الزراعية في الثامنة

والنصف بتوقيت ET. سيقع أحد هذين السيناريوهين، والاثنان سينتج

منهما انخفاض سعر الفضة (والذهب) بموجة من المبيعات القصيرة

المصممة للحصول على مستوى من الدعم ثم تتوقف هذه الموجة عند

سعر منخفض، وفي حين لا أشكُّ بقدرتي على الإفادة من هذا الإجراء القادم، فهو مجرد مثال عن سهولة التلاعب بالسوق إذا سُمح لك بموقع مؤثر من خلال مجموعة صغيرة من المضاربين. إنني أحذّر من أنَّ مشتري السلع المادية بكميات كبيرة على موعد مع هذا الحدث لإنجاز سبقٍ في الاستحواذ على كميات من الذهب والفضة قدر ما يمكنهم؛ إنَّها كيانات تمارس الاحتياي، بخاصة الأجنبية منها، الذين يعرفون كيف يتلاعبون بعمليات البيع القصيرة، ومن ثمَّ يحوّلون هذه الأوراق الذهبية إلى كميات حقيقية من الذهب المستلم».

وهذا بريد إلكتروني آخر وصل من ماغوير بعد وقوع الهجوم:

من أندرو ماغوين

إلى: راميرز إيليو

بي شيلتون [CFTC]؛ دجي جنسler [CFTC]

أرسل يوم الجمعة 5 فبراير / شباط (2010م)

الساعة 3.37 بعد الظهر

الموضوع: الفضة اليوم

From: Andrew Maguire

To: Ramirez, Eliud [CFTC]

Cc: BChilton [CFTC]; GGensler [CFTC]

Sent: Friday, February 05, 2010 3:37 PM

.Subject: Fw: Silver today

«رسالة أخيرة لتأكيد أن التلاعب بالفضة مثل نجاحًا كبيرًا، وجرّت الأمور تمامًا وفق ما خطط لها كما توقعتُ البارحة. كيف لذلك أن يحدث لو لم تكن سوق الفضة تحت السيطرة التامة للأطراف التي تناقشنا بشأنها في مكالمتنا الهاتفية؟ لقد وفيتُ بالتزامي بعدم نشر مناقشاتنا، وأمل أن تكون على بينة الآن ممن أجرى عمليات البيع القصيرة، وكيف قام بذلك (لديّ نسخة بالتأكيد)، وأنا على يقين بأنك ستجد هذه العمليات القصيرة المُسيطر عليها نفسها على وجه الدقة منذ أن اضطلعت شركة (JPM) بمسؤوليات مصرف بير ستيرنر (Bear Stearns) وحلت محله».

71. التحقيقات في التلاعب بأسواق المعادن الثمينة

طلب محلل أسواق الفضة تيد باتلر من لجنة (CFTC) الأمريكية مرارًا وتكرارًا خلال (27) عامًا النظر في احتمال وجود تلاعب في أسواق الفضة.⁽¹⁾ وفقًا لباتلر، فإنَّ لجنة (CFTC) «قد أجرت ثلاث مراجعات رسمية بشأن التلاعب بالفضة في آخر تسع سنوات». وفي أول سنتين، وصلت إلى أنه ما من تلاعب؛ وحتى عام (2008م)، نَفَت اللجنة في مناسبات عدة أن يكون هناك تلاعب بالفضة قد حدث.⁽²⁾

(1) <http://www.cftc.gov/index.htm>)Ensuring the integrity of the futures & options markets'

(2) <http://www.bloomberg.com/news/201026-10-/silver-market-faced-fraudulentefforts-to-control-price-chilton-says.html>

وفي التحقيق الثالث كانت هناك شكاوى مستمرة واعتراضات عدة من قبل مستثمري الفضة حول العالم. في سبتمبر/أيلول (2008م) أكَّدت لجنة (CFTC) أن شعبية الإنقاذ التابعة لها تحقق في (شكاوى بشأن سوء الإدارة في سوق الفضة).⁽¹⁾،⁽²⁾ ورَكَزَت التحقيقات على آخر خمس سنوات، وعلى الرغم من أنْ باتلر كان متابعًا لكل ما حدث في المراجعات الثلاث، إلا أنَّه لم يردده أي شيء لاحقًا من اللجنة حتى إنها لم تقابله.

قال عضو اللجنة بارت شيلتون في مناسبات عدة أنَّه مقتنع بوجود «مساعٍ للاحتيال من أجل التحكم في أسلوب غير مباشر بسعر الفضة»⁽³⁾. علاوة على أنَّه نشر تعليقات عامة عدة حول تركيز كبير على جانب ضيق من الفضة في بورصة شيكاغو التجارية (COMEX)، ونتج من هذه التعليقات دعوى قضائية ضد شركة جي بي مورغان (JPMorgan) التي كان لها دور أساسي في هذا الأمر.⁽⁴⁾

(1) <http://wsf.typepad.com/wall-street-forecaster/201111//cftc-statementregarding-enforcement-investigation-of-the-silver-markets.html>

(2) <http://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/silvermarketstatement>

(3) <http://www.scribd.com/doc/6520717812--09-11/FINAL-Consolidated-Class-Action-Complaint>

(4) <http://seekingalpha.com/article/234051-cftc-investigates-jpmorgan-hsbcsilver-market-manipulation-may-have-kept-prices-down>

ردّ قاضٍ في نيويورك الدعوى القضائية في نهاية ديسمبر/كانون الأول من عام (2012م).

في مارس/آذار من عام (2013م)، ظهرت تقارير صحفية عن تحقيق آخر تجريه لجنة (CFTC) حول التلاعب بالأسعار في السوق العالمية الكبرى⁽¹⁾، ومن الواضح أن اللجنة شملت في تحقيقاتها في ذلك الوقت في أسواق الذهب كذلك، ولكن بعد خمس سنوات من التحقيق في شكاوى بشأن سوء إدارة متعلقة بأسعار الفضة، توصلت اللجنة في عام (2013م) إلى أنه ما من أساس للدعايات بوجود تلاعب في أسواق الفضة.

وفي سبتمبر/أيلول عام (2010م)، نشر موقع (ZeroHedge) واحدًا من حكمين إداريين لهيئة السلع المستقبلية المتداولة (CFTC) مكتوبين ومحفوظين يتكلمان عن: «أنا والسيد المحترم بروس ليفين (Bruce Levine). منذ عشرين عامًا تقريبًا وفي الأسبوع الأول للقاضي ليفين في عمله، جاء إلى مكثبي، وقال: إنه كان قد وعد ويندي غرام (Wendy Gramm)، رئيسة الهيئة حينها بأننا لن نحكم لصالح الشكوى، وستؤكد مراجعة حكمه أنه أنجز وعده، وواجه جيج ليفين (Judge Levine) تحت ستار التهكم من تطبيق القواعد، أصحاب الشكاوى المبتذلة بنقد لاذع بأسلوب عدائي حتى فقدوا الأمل ولم يبقَ

(1) <http://online.wsj.com/article/SB100014241278873240777045783583815>

75462340.html#printMode

أمامهم سوى أن يسحبوا الشكوى أو يقبلوا بتسوية مقابل أجر زهيد، بصرف النظر عن موضوع الدعوى».

72. هل يرغب المنظّمون الآن في أن تكف وول ستريت عن

تجارة السلع؟

أعلن الاحتياطي الفيدرالي في صيف عام (2013م) أنه «قد يعيد النظر في سياسته الممتدة لعقد من الزمن التي أتاحت للمصارف الاستثمارية بتوظيف أموالها وامتلاك أعمال محددة غير مصنفة؛ مثل المشاركة في أسواق السلع المادية».⁽¹⁾ وقد علّق عضو لجنة (CFTC) بارت شيلتون في الأسبوع نفسه قائلاً: «لا أريد للمصارف أن تمتلك المستودعات سواء لتخزين الألومنيوم، الذهب، الفضة، أو أي شيء آخر». تشير هذه الكلمات إلى بداية إجراء له الأهمية ذاتها من قبل الاحتياطي الفيدرالي ولجنة (CFTC) تجاه أنشطة مصارف وول ستريت في تجارة السلع.

وفي المدة عينها تقريباً سُرّبت رسالة من لجنة (CFTC) إلى الاحتياطي الفيدرالي من قبل (CNBC)⁽²⁾؛ «حيث تطلب اللجنة بإلحاح من الاحتياطي الفيدرالي صياغة قانون فولكر (Volcker Rule) بصورة نهائية وحاسمة، بحيث يضمن عدم قيام المصارف بالمضاربة

(1) <http://www.bloomberg.com/news/201305-08-/fed-should-reverse-commoditytrading-policy-cftc-s-chilton-says.html>

(2) <http://www.cnbc.com/id/100937811/print>

فب سوق السلع». ونشر بلومبرغ (Bloomberg) تقريراً فب الوبم ذاته فبفب بآن لبنة (CFTC) أرسلت أفضاً رسائل إلى المصارف تطلب إليها «أن لا تتلف المستندات المتعلقة بالمستودعات المسجلة من قبل البورصات مثل بورصة لندن للمعادن (LME) أو بورصة شيكاغو التجارية (COMEX)». والأدلة تتزايد لدينا، ولذلك فببأ المنظمون تحركاتهم فب هذا الشأن.

فب السنة نفسها، أصدرت شركة جف بف مورغان إعلاناً مفاجئاً⁽¹⁾ حول قفامها بببع مكاتبها فب منطقة (One Chase Manhattan Plaza) إلى أشهر مجموعة صناعفة فب الصفن.⁽²⁾ وبالنسبة إلى متابف المعادن الثمفة، وأفضل ما يعرف هذا العنوان هو مستودعات المعادن التي فربط بها المعادن الهائلة ففه، ففث تقع هذه المستودعات تحت الأرض على عمق ثمانفن قداماً فب شارع لفبببف 33 (33 Street)، وقد كانت تحوف عادةً ما ففصل إلى (20%) من كمفة الذهب فب العالم.

كُشف عن عملفة البفع بعء تقارير ظهرت⁽³⁾ عن أن كل ففازات شركة جف بف مورغان من الذهب قد سُحبت من مستودعاتها فب

(1) <http://www.huffingtonpost.com/nathan-lewis/wheres-the-gold-b-216896.html>

(2) <http://www.bloomberg.com/news/201318-10-/jpmorgan-selling-chasemanhattan-plaza-in-nyc-to-china-s-fosun.html>

(3) <http://sufiy.blogspot.co.uk/201307//jpm-gold-vault-chronicles-eligible-gold.html>

منطقة (Chase Manhattan Plaza) شز مانهاتن بلازا، واكتشف موقع (ZeroHedge) في وقت سابق أن خزان جي بي مورغان كانت قد تقع مباشرة مقابل مستودع الاحتياطي الفيدرالي الخاص بالذهب: «... لقد علمنا أن أكبر مستودع خاص وتجاري للذهب في العالم، والذي كان يقع في (Chase Manhattan)، والآن في JPMorgan (Chase)، قائم على الجانب الآخر من الشارع ذاته وعلى العمق نفسه تحت سطح الأرض، ويتوضع تمامًا على الجزء العلوي من الطبقة السفلى لمانهاتن، وكذلك المستودع التابع للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الذي هو ووفقًا للعرف العام، المكان الرسمي لأكبر مجموعة من الذهب السيادي والعام في العالم.

ولكن الحقيقة المذهلة كانت أن منطقة (Chase Plaza) متصلة بالاحتياطي الفيدرالي عن طريق الأنفاق»⁽¹⁾.

ووصلت أخبار بيع جي بي مورغان⁽²⁾ لمكتبها في منطقة (Chase Manhattan Plaza) بعد أسابيع فقط من إعلان المصرف أنه كان يعدُّ خيارات إستراتيجية بديلة لتجارته بالسلع المادية، بما فيها حيازاته من أصول السلع)، وأنه (يخطط للاستحواذ على أعمال حيازة

(1) <http://www.zerohedge.com/news/201302-03-/why-jpmorgans-gold-vaultlargest-world-located-next-new-york-fed>

(2) <http://www.zerohedge.com/news/201326-07-/jpmorgan-exit-physicalcommodity-business>

السلع المادية من المعادن إلى النفط والمتاجرة بها) ، ويظهر أنَّ هذه التطورات متعلقة ببعضها، وحقيقة أنَّ الشركة الصينية قد سُمح لها بشراء أكبر مستودعات الذهب الخاصة الواقعة تمامًا بالقرب من مستودعات الذهب التابعة للاحتياطي الفيدرالي في قلب المنطقة المالية من مانهاتن، لهي إشارة على أنَّ ثمة اتفاقية قد تكون عُقدت بين الصين والولايات المتحدة بشأن تخزين الذهب الصيني.

73. لماذا لم يُعلن عن هذا التلاعب بالذهب من قبل؟

لقد تم ذلك من قبل،⁽¹⁾ ولكن الاتجاه الرئيس في الإعلام المالي أهمل كثيرًا هذه التقارير، ومنذ عام 2004م، نُشر عدد مهم من الدراسات بشأن التلاعب بأسواق الذهب و/أو الفضة.

1. نشر المحقق الكندي الشهير إريك سبروت دراسةً شاملة في عام (2004م) عديم النزاهة والوضوح _ التلاعب طويل الأمد بسعر الذهب⁽²⁾ (the Not Free, Not Fair - Long-Term Manipulation of the Gold Price) تناول فيها بالنقاش مسألة التلاعب بسعر الذهب.

2. وفي عام (2006م)، نشرت شركة الوساطة المالية شيفرو (Cheuvreux) في لندن، وهي جزء من كريدت أجريكول

(1) <http://www.mineweb.com/mineweb/content/en/mineweb-politicalconomy?oid=101525&sn=Detail>

(2) <http://www.sprott.com/media/105296/not-free-not-fair.pdf>

(Credit Agricole) ، تقريراً⁽¹⁾ متصلاً بإدارة سعر الذهب تحت عنوان إعادة التعامل بالذهب بوصفه نقداً: بداية اكتناز الذهب (Remonetization of Gold: Start Hoarding) . وقد توَّصل المؤلفون إلى أنه عن طريق إقراض الذهب، فالمصارف المركزية الغربية تمتلك فقط نصف ما هو مسجل من (30) ألف طن من الاحتياطي الرسمي العالمي من الذهب.

3. وبعد عام، نشر محللا سيتي غروب (Citigroup) جون هيل وغراهام وارك تقريرهما الخاص: الذهب: ركوب موجة الانكماش شرحاً فيه كيف يواجه الذهب عواصف في هذا العام بسبب استعادة المصرف المركزي لإمكاناته في البيع، التي تزامنت بوضوح مع صعود سعر الذهب، وكان المقصود من هذه المبيعات ووفقاً لسيتي جروب، منع أسعار الذهب من الارتفاع أكثر⁽²⁾ .

تكشف الدراسات كذلك معلومات عن دعوى قضائية ضد مورغان ستانلي في عام 2007م⁽³⁾ ، لفرض رسوم تخزين المعادن الثمينة، لكنَّ العملاء احتجوا بأنَّ مصرف وول ستريت لم يُحضِر ولم يخزن المعادن.

(1) <http://www.gata.org/files/CheuvreuxGoldReport.pdf>

(2) <http://www.gata.org/node/5568/>

(3) <http://uk.reuters.com/article/200712/06//morganstanley-suit-idUKN1228014520070612>